موقف المملكة الأردنية الهاشمية

حول

"استعراض وتقييم برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية واسهامه في متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام 2030"

أمام جلسة لجنة السكان والتنمية الثانية والخمسين للأمم المتحدة

نيويورك 1-5 نيسان 2019"

سيدي الرئيس والسادة والسيدات، الحضور الكرام،

في البداية، أود أن أهنئ سِيادتكُم على انتِخابِكُم لرئاسِةِ الدورةِ الثانيةِ والخَمسين للجنةِ السُكانِ والتنميةِ، ونُعرِبُ عن تقديرِنا لمساعيكُم ولجهودِ أعضاءِ المجلسِ الكريمِ للدَعم الذي تقدموهُ لقضايا السكانِ والتنمية.

أكدَ الأردنُ التزامَهُ بالمؤتمراتِ الدوليةِ المعنيةِ بالسكانِ والتنميةِ، وتبني نتائجُها، بما في ذلكَ برنامج عملَ المؤتمرُ الدوليُ للسكانِ والتنميةِ المُنعقدَ في القاهرةِ عام 1994. ولقد أخذَ الأردنُ في الاعتبارِ أولوياتِ أهدافِ التنميةِ المستدامةِ، ووضعِ خريطةَ طريقٍ لتنفيذِ اجندةِ التنميةِ 2030. وتتضمنُ رؤيةُ الأردنِ 2025 مقاربة شاملة مع الأهدافِ ترتكز على تحقيقِ اقتصادٍ مزدهرٍ وشمولي، وتعميقِ الإصلاحاتِ، ودمجِ أهداف التنمية المستدامة في أُطرِ التخطيط الوطنيةِ والمحلية، والموازنات، والنُظم الإحصائية، وأُطر المتابعة لتحقيقِ تلك الأهداف.

إن تحقيقَ الاردنِ إنجازاتٍ كبيرةٍ كان نتيجةً لتبني نهجٍ متكاملٍ يرتكزُ على الاستثمار في القدراتِ الفرديةِ والكرامة وحقوقِ الإنسان، كأساسٍ للتنمية المستدامة. واتاحةِ التعليمِ للجميع، وتسهيل الوصولِ إلى الخدماتِ الصحيةِ وضمان جودتِها، واستراتيجية للقضاءِ على الفقرِ، وحمايةً اجتماعيةً شاملةً، وتعزيز التمكين السياسي والاقتصادي للنساء والشباب، واتباعِ نهجٍ تشاركيٍ يُشجعُ الشراكةَ بين القطاعين العام والخاص ومنظماتِ المجتمع المدني.

سَيدي الرئيس،

على الرَغم من هذهِ الإنجازاتِ، لا يزال هناكَ العديدِ من التحديات. حيثُ تستمر الأزمات الإقليمية في إحداث نتائجَ سلبية على مسيرةِ الأردنِ نحو التنمية المستدامة حيثُ يُشكلُ غيرُ الأردنيين حوالي 3 مليون نسمة، أو ما نِسبَته 31 بالمئة من السكان، شاملاً أكثر من 1.3 مليون سوري. ونتجَ عن آثار هذه الأزمات ارتفاعِ معدلاتِ النمو السكاني، وزيادة في الحاجةِ لتوفيرِ الخدماتِ الاساسية، وضغوطٍ أمنيةٍ وعسكريةٍ، وعجزٍ في الموازنة، وارتفاع مستوياتِ البطالةِ والفقر، وتباطؤ النُمو الاقتصادي، وزيادةَ الدَين العام وغيره. وللحفاظ على مكاسبِ التنمية، وضعَ الأردنُ خطةً للاستجابةِ للأزمة السوريةِ بالإضافة إلى تعزيزِ التعاون الوثيقِ بين الدولِ لحماية حقوقِ اللاجئين وصمودِ المجتمعاتِ المُستضيفة.

سيدي الرئيس،

تجاوزَ عددُ سكان الأردن 10 ملايين نسمة، 61 بالمئة في الفئة العمريةِ 15-64. إنّ هذا التحولِ في التركيبِ العُمري للسُكان قد يمكّن من تحقيقِ الفرصةِ السكانيةِ خِلال العقود القادمة. ومع ذلك، لن يُصبحَ هذا التصور حقيقةً إلا إذا كانت التغييراتِ الديموغرافية تتماشى مع الاستثمارِ المُستهدف في التعليمِ، والصحةِ، وتمكينِ المرأة، والتنميةِ الاقتصاديةِ والاجتماعيةِ للشبابِ وتوفيرِ فرصِ العملِ لهم حيثُ بلَغت نسبةُ العاطلينَ عن العملِ منهم 37.7 بالمئة.

انَ المجتمعَ الأردنيَ بحاجةٍ ماسةٍ إلى قوةٍ عاملةٍ قادرةً على العملِ باستقلالية وبقدراتٍ مبتكرة، وبمستوى عالٍ من القدرةِ التنافسية، وفرصِ التمويلِ لخفض معدلاتِ البطالةِ، وتعزيزِ الارتباطِ بين المخرجاتِ التعليميةِ واكتسابِ المهاراتِ ذاتِ الصلةِ بسوقِ العمل، وإدخالِ الحمايةِ الاجتماعيةِ في محاربةِ الفقرِ كوسيلةٍ لتحقيقِ العدالةِ الاجتماعية.

سيدي الرئيس،

هناكَ إرادةٌ سياسيةٌ قويةٌ على أعلى المستوياتِ لدعمِ تمكين المرأةِ، ولكنْ على الرَغمِ من ارتفاع المُستوى التعليميّ للمرأة، فلا تزالُ مشاركةُ المرأةِ في الاقتصادِ و مواقعِ صُنعِ القرارِ منخفضةً، مما يُؤثرُ سلبًا على فُرص تمكينِ المرأةِ وتحَكُمِها بالموارد. كما أنّ هناكَ اتجاهاً تصاعدياً في زواجِ القاصراتِ يصل إلى 18.1 بالمئة من جميعِ الزيجات، ويرتفعُ بين اللاجئاتِ السورياتِ ليبلغَ حوالي 44% مما ينتهكُ الحقوق المشروعة للأطفال، بما في ذلك الحق في التعلمِ وتطوير القدرات.

إن تعزيزَ تمكين المرأةِ وتحقيق المساواةِ، ومراجعةِ التشريعات، وتحسينِ بيئةِ السياساتِ الداعمة لعمَلِها وحمايتِها من كلِ أشكالِ التمييزِ والعنفِ، سينعكسُ ايجابياً على ضمانِ نتائجٍ أفضلْ للصحةِ الإنجابيةِ للشاباتِ ووصولها إلى الحقوقِ الشاملةِ والمُنصِفة.

سيدي الرئيس،

أدمجَ الأردنُ خدماتَ الصحةِ الجنسيةِ والانجابيةِ في إطارِ نهجٍ قائمٍ على حقوقِ الإنسانِ واستثمرَ في توفيرِ خدماتٍ شاملةٍ عاليةَ الجودةِ، لا سيَما للفئاتِ المُهمشة. ونتيجةً لذلكَ، تحسَنتْ صحةُ الأمِ والاطفالِ وارتفعتْ معدلاتِ توقُع الحياة. ولكنْ لا تزالُ هناكَ حاجةً إلى استهدافٍ دقيقٍ للفئاتِ الأكثرِ ضعفاً، وتقليلِ الفروقاتِ في جودةِ الرعايةِ الصحيةِ المُقدمةِ والوصولِ اليها لتحقيقِ الشموليةِ والعدالةِ، خاصةً في المناطقِ الريفيةِ، ولذوي الدخلِ والمستوياتِ التعليميةِ المتدنيةِ، وتعزيزِ تقديمِ خدماتِ الصحةِ الجنسيةِ والانجابيةِ طوالَ دورةِ الحياة، وخاصةً للمراهقينَ والشبابْ. وتُعدُ زيادةُ قدرةُ الشبابِ على ممارسةِ صحتِهم الإنجابيةِ وتوعيتهم أمراً حاسمَ الأهميةِ لعكسِ الاتجاهاتِ السلبيةِ، مثل زواجِ القاصراتِ، والعُنفِ القائمِ على النوعِ الاجتماعي، ومحدوديةِ مشاركةِ المرأةِ في قوة العمل.

سيدي الرئيس،

يُمثلُ اعتمادَ أهدافِ التنميةِ المستدامةِ وخطةِ عام 2030 فرصةً ذهبيةً للبلدانِ للوفاءِ بالتزاماتها تجاهَ أُطرِ التنميةِ الدوليةِ المُتعلقةِ بالسكانِ والتنميةِ من خِلال تهيئةِ بيئةٍ مواتيةٍ للعملِ المُنهجِ نحوَ تحقيقِ الأهدافِ ورصدِ الوسائلَ اللازمةِ للتنفيذ. ونُؤكدُ على اهميةِ ترابط الجوانبِ السياسيةِ والاقتصاديةِ والاجتماعيةِ والبيئيةِ والمؤسسيةِ للتنميةِ، لأنها تُعززُ قدرةَ النظمِ والمؤسساتِ على الصمودِ كأمرٍ حيويٍ لتحقيقِ أهدافِ التنميةِ المستدامةِ وبرنامجَ عملِ المؤتمرِ الدوليّ للسكانِ والتنمية.

نشكركُم على كلِ الدعمِ لهذه المساعي.